

١٠٠ مليون ليرة لمشروعات أبنية التعليم والطرق في القنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

أوضح مدير الخدمات الفنية في القنيطرة أحمد زيتون أن إجمالي الموازنة الاستثمارية للعام الحالي بلغت ٩٠١ مليون ليرة وكان لأبنية التعليم وإنشاء وتأهيل الطرق الحصص الأكبر بالموازنة التي وصلت لنحو ٦٠٠ مليون ليرة. وأشار زيتون إلى تخصيص أبنية التعليم الأساسي بمبلغ قدره ٢١٠ ملايين ليرة لاستكمال بناء ١١٤ قاعة ورفع نسبة التنفيذ من ٣٠ إلى ١٠٠٪، حيث يتم استكمال بناء مدرسة الكسوة الشرقية / ٢١ / قاعة ومدرسة خان أرنية / ١٢ / قاعة والعمل متوقف في باقي المشروعات ريثما تتم معالجة المشروعات المتوقفة من الجهات المعنية، إضافة إلى التعاقد على تنفيذ بناء ٩٢ قاعة ورفع نسبة التنفيذ من صفر إلى ١٠٪ وتم إعداد الدراسات الفنية، مشيراً إلى أن الكشوف التقديرية اللازمة للمدارس ما زالت قيد التصديق من المراجع المختصة، منوهاً بتخصيص مبلغ ٨٢ مليوناً لأبنية التعليم الثانوي من أجل استكمال بناء ثانوية الكوم / ١٢ / قاعة ورفع نسبة التنفيذ من ٨٥ إلى ١٠٠٪، واستكمال بناء ٦٣ قاعة ورفع نسبة التنفيذ من ٢٥ إلى ١٠٠٪، ولكن العمل متوقف أيضاً ريثما تتم معالجة المشروعات المتوقفة وكذلك التعاقد على بناء ٢١ قاعة ولكن بحاجة إلى استكمال موقع المدرسة، إضافة إلى تخصيص ٣٠ مليوناً لتأهيل الأبنية المدرسية واستكمال بناء ١٥ قاعة دراسية (ملاحق) ورفع نسبة التنفيذ من ٥٠ إلى ١٠٠٪. وأكد مدير الخدمات إيلاء الأهمية في موازنة العام الحالي وتخصيصها بأكثر من ٥٠٠ مليون ليرة، حيث تم تخصيص ٢٠٠ مليون ليرة لتأهيل وتحسين طرق زراعية بطول ٣ كم وطرق محلية بطول ١,٦ كم، وكذلك تخصيص مبلغ وقدره ٣٠٦ ملايين ليرة لإنشاء طرق زراعية جديدة بطول ٢,٨ كم وطريق محلي جديد بطول ١,٥ كم وقد تم إعداد الدراسات الفنية والكشوف التقديرية اللازمة لمشروعات الطرق وهي قيد التصديق حالياً من الجهات المعنية.



دكاترة: تأليف الكتب حسب مزاجية مؤلفيها.. ومكافأة التأليف شروطها مذلة

فاهوم: لا تأليف للكتاب الجامعي وإنما ترجمة وتجميع معلومات طبقتنا التعليم الإلكتروني في كلية العلوم لعدم وجود أساتذة اختصاص

جلتار العلمي

رأى الدكتور في كلية الهك في جامعة تشرين فائق عراج أن مؤلفي الكتب الجامعية يضعون ما يرونه مناسباً من مفردات ومصطلحات دون اكتراث لنحط تكرارها في كتب ومقررات أخرى، منوهاً بضرورة وجود خطة دراسية ثابتة وتوصيف ثابت للمقرر والمقررات والموضوعات. واعتبر عراج أن طريقة التدقيق العلمي للكتب روتينية وخاطئة، مضيفاً: يصل الكتاب إلى المدقق كنسخة إلكترونية وغالباً لا يتم تدقيقها بشكل صحيح، فالمدقق ليس لديه الوقت لتصفح الكتاب على الحاسب! واستهجن عراج التفاوت بين التكلفة المادية الكبيرة لطباعة الكتاب على المؤلف التي تصل إلى ٣٠ ألف ليرة، مقارنة بأجور التعويض التي لا تتجاوز ١٢ ألف ليرة، والتي لا تصرف إلا بعد مرور عام أو عامين على الطباعة، أما مكافأة تأليف الكتاب تبلغ نحو ١٠٠ ألف ليرة وهي لا تصرف إلا وفق شروط مثله ومضخمة حسب قوله، بدلاً من أن تكون دافعة ومحفزاً للدكتور لتحسين وضعه المادي والعلمي، ومن هذه الشروط أن يبيع الدكتور نسبة معينة من الكتب، وأن يكون للكتاب عدد صفحات معين، معتبراً أن هذه الشروط هي من أهم أسباب عزوف الدكاترة عن التأليف. ولفت عراج إلى حجم الكتاب الذي لا يتناسب مع عدد ساعات التدريس بالفصل، مؤكداً ضرورة

الاهتمام بالإخراج الجيد وخاصة الرسوم البيانية والصور والمخططات. من جانبه اقترح الأستاذ في كلية الطب البشري في جامعة دمشق الدكتور صلاح شحادة إلغاء الكتاب الجامعي الذي لا يخلو من الحشو، والاستعاضة عنه بملخصات صغيرة تحتوي على أهم النقاط التي يجب على الطالب تعلمها، وعلى المراجع التي يجب أن يبحث فيها، وذلك لتحقيق مبدأ التعلم الذاتي، لافتاً إلى وجود عوائق في حال تم تطبيق ذلك منها عوائق مادية لشراء المراجع، إضافة إلى عدم توافر الإنترنت لكل الطلاب وفي كل الأوقات للبحث عن تلك المراجع. وأشار شحادة إلى تجربة تحديث المناهج في السنة التحضيرية في الكليات الطبية التي لم تصل إلى الغاية المرجوة، منوهاً بالتفاوت بين المستويات العلمية لواجبي الكتاب الذي أدى إلى تفاوت في المعلومات الموضوعية، مؤكداً ما جاء في حديث عراج عن قيام الدكاترة بوضع المعلومات والمصطلحات في الكتب بناء على مستواهم العلمي وعلى مزاجيتهم، وأيضاً عليهم بتوليف الكتب وليس تأليف فهم يعتمدون على تجميع المعلومات وترجمتها من مراجع أجنبية فقط. وحول ما سبق رفضت معاون وزير التعليم لشؤون البحث العلمي سحر فاهوم لـ «الوطن»، تسمية عملية إعداد الكتاب الجامعي بالتأليف، واصفة إياها بأنها مجرد عملية ترجمة وتجميع معلومات، وخاصة في الكليات الطبية والعلمية والتطبيقية، مؤكداً ضرورة قيام الطلاب بالقرأة والتعلم من المراجع، بدلاً من الاعتماد

على الأملات والنوطات المصنوعة من قبلهم والتي تساهم في إخفاق الكتاب الجامعي وتضعف الحضور والتفاعلية بين الطالب والمدرس. وأضاف: إن دور المدرس الجامعي إطلاع الطالب على المعلومات الجديدة من خلال إعطاء أمثلة حديثة وإضافة معلومات غير موجودة في الكتاب، لحل مشكلة صعوبة تجديد الكتاب بشكل دائم، وجميع الإضافات ما هي إلا تحديث للمعلومات فقط، مبيّنة أن تجربة تطبيق الكتب الجامعية الحديثة في السنة التحضيرية للكليات الطبية تم الاعتماد فيها على فرق من الجامعات كافة للتأليف، إضافة إلى الاستعانة بمراجع أجنبية. وتابع: مع ذلك لم تحقق الصدى المطلوب إلا في الفترة الأولى، إذ أعاد الطلاب لاستخدام النوطات ما أدى إلى إخفاق التجربة. وكشفت فاهوم عن خطة لتأليف مناهج جديدة في كليات التربية لتواكب متطلبات سوق العمل، بالتعاون بين كلية التربية ووزارة التعليم العالي، منوهة بأن جميع هذه الخطط ستأخذ وقتاً طويلاً. وأوضحت فاهوم أن اقتراح شرط تأليف مطبوعة بمبلغ درجة إدارية للدكتور المؤلف ليس حتمياً، مضيفة: إنه يجب أن يكون للدكتور عدد معين من المنشورات العلمية لتحقيق نقاط، أو أن يكون مشرفاً على رسائل الماجستير، أي يجب ألا يكتب بموضوع التدريس وإنما يجب أن يكون له إنجازات علمية، وحسب رأيها فهي شروط ليست مجففة وإنما أعطت مجالاً لتحفيز الأساتذة للقيام بهذه النشاطات. ونفت فاهوم وجود دكاترة يلزمون طلابهم

بكتب خارجية من تأليفهم، وإنما يوجد البعض ممن يعطي نصيحة بالإطلاع على كتب قد تكون إلكترونية عالمية ولكن كمرجع فقط معروف في الجامعات كافة. وأوضحت فاهوم أن تكاليف تأليف الكتاب الجامعي تقع على عاتق مطبعة الجامعة كاملة، وتم تعديل أجور تعويض تأليف الكتاب، لافتة إلى أنها لا تملك معلومات دقيقة عن ذلك، مبيّنة أن الدكتور يحق له الاختيار إما أن يطبع بمطبعة الجامعة بأسعار مدرسة وإما أن يطبع بمطبعة خارجية على حسابه، مشيرة إلى أن مكافأة التأليف تصرف للمؤلف فور الانتهاء من الكتاب ولا علاقة له بنسبة المبيعات، فالجامعة هي مسؤولة عن بيعه والتصرف به، وليس للمؤلف حق البيع نهائياً، معتبرة أن جانب الأتعاب المادية لا يمكن تغييره بسبب الأوضاع التي تمر بها البلاد، وأن هذا الوقت ليس مناسباً للتكلم بهذا الموضوع. ورفضت فاهوم فكرة إلغاء الكتاب الجامعي، مؤكدة ضرورة الاعتماد على المرجع الجامعي إضافة إلى التعليم الإلكتروني. مشيرة إلى أن انتشار الكتاب الإلكتروني يسوق إلى بداية التعليم الإلكتروني وهذا يعتمد بالجامعة الافتراضية، ويتم دراسة إدخال الكتاب الإلكتروني إلى مقر واحد للجامعات بشكل مبدئي، لافتة إلى وجود تعليم شبه إلكتروني في سورية في كلية العلوم صحيفة ومثلاً حيث يتم الاعتماد على أساتذة في الأردن لإعطاء المقررات نظراً إلى أن الجامعة تفتقر إلى وجود أساتذة من أهل الاختصاص.



رسومها ١٨٠ مليون ليرة و٧٠٠ ألف دولار حوالي ١٧ ألفاً حصلوا على جوازات سفر جديدة في عام

الحسكة - دحام السلطان

بين رئيس فرع الهجرة والجوازات في الحسكة العقيد مجيد الهفل في «الوطن» أن فرع الهجرة في الحسكة أصدر منذ إعادة تفعيل العمل فيه بدءاً من الخامس من شهر آذار من العام الماضي ولغاية يوم أمس ١٦٨٠٠ جواز سفر منها ١٤١٦٠ خلال العام الماضي، و٢٤١٣ جواز سفر للمواطنين المقيمين خارج القطر. ولفت الهفل إلى أن حجم الرسوم التي تم تحصيلها من المواطنين لمصلحة خزينة الدولة والذين قاموا بتسديدها لدى المصرف لمصلحة خزينة الدولة والذين تخضع للتدقيق والتصديق التجاري السوري كرسوم جواز السفر العادي داخل القطر ١٨٣,٦ مليون ليرة سورية، و٧٢٣ ألف دولار أميركي لرسوم جواز السفر لخارج القطر العادي. وأوضح الهفل أن عملية حصول المواطنين على جواز السفر الخاص به من الحسكة وقر عليه أعباء كبيرة ومصاريف مالية باهظة نوعاً ما، نتيجة لسفره من المحافظة إلى العاصمة، وتهدياً للفترة التي توقف فيها فرع الهجرة والجوازات في الحسكة عن العمل بفعل الظروف التي مرت على المحافظة خلال تلك الفترة، مبيّناً: أن الإجراءات اليوم تتم بمنتهى السهولة الإجرائية، وتقوم على مراجعة المواطنين لحصوله على استمارة جواز السفر من مكتب المطبوعات في الفرع ويقوم بفتح إيصال رسم

جامعة طرطوس تعاني عدم رصد اعتمادات لمشاريعها

طرطوس - الوطن



رغم الاعتمادات المالية الكبيرة البالغة ٨٠ مليار ليرة التي قدمتها الحكومة لنحو ثمانية وثلاثين مشروعاً في طرطوس خلال العامين الماضيين من أجل استكمالها ووضعها بالخدمة كما أكد المحافظ صفوان أبو سعدي فإن نصيب جامعة طرطوس منها كان صفرًا حتى الآن حيث تؤكد المعلومات التي حصلت لـ «الوطن» عليها أنه لم يتم تخصيص مشاريع أبنية الجامعة الجديدة على الأرض المستملكة لها منذ ٢٠٠٧ بأي مبالغ رغم إبرام عقود على تنفيذ بعضها مع شركات القطاع العام ومنها شركة البناء والتعمير ما أدى إلى عدم صرف أي مبالغ لقاء الأعمال المنفذة في مشروع بناء كلية الهندسة التقنية منذ تشرين الأول ٢٠١٨ وحتى الآن وفق ما أكد مدير الشركة بطرطوس كمال حسن. سؤال «الوطن» المتعلق بهذا الواقع قائلاً: تم إنجاز عدة دراسات وعقود تخص أبنية الجامعة وتمت المباشرة بمشروع مبنى كلية الهندسة التقنية بعد أن درسته الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية وصدق الدراسة مكتب ممارسة المهنة في جامعة تشرين وتنفذه الشركة العامة للبناء والتعمير في طرطوس اعتباراً من أول تموز العام الماضي بقيمة العقد ٥,٥ مليارات ومدة التنفيذ ٦٠ شهراً، مضافاً: وتم حتى الآن صرف نحو ٤٠٠ مليون ليرة أما المشاريع الأخرى فهي مشروع ساحة تجمع الكليات الهندسية انجزت دراسته الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية ودققها مكتب ممارسة المهنة في جامعة تشرين وستنفذه الشركة العامة للبناء والتعمير في طرطوس بعد الاتفاق على الأسعار ومدة التنفيذ ٢٤ شهراً. وتابع: ومشروع تنفيذ أعمال تسوية

القسم الشمالي بمساحة تقريبية ٤٥ هكتاراً انجزت دراسته الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية فرع الساحل والجهة المدققة مكتب ممارسة المهنة في جامعة تشرين والجهة المنفذة مؤسسة الإسكان العسكرية الفرع ٥ بقيمة العقد ٩,٢ مليارات ليرة، وأعطى أمر المباشرة في ٢٠١٨/١١/١٨ ومدة التنفيذ ٧٢ شهراً ومشروع كلية الآداب والعلوم الإنسانية في القسم الشمالي وسوف تنفذه الشركة العامة للمشاريع المائية فرع السودان طرطوس بقيمة العقد وفق محضر الاتفاق على الأسعار الذي سيتم التوصل إليه ومدة التنفيذ ٦٠ شهراً. وأشار إلى وجود مشاريع تمت دراستها وهي مشروع مقر رئاسة جامعة طرطوس ومشروع كلية الطب البشري مع ساحة تجمع الكليات

الطبية ومشروع إعداد الاضبارة التنفيذية للكليات الطبية والمشفى التعليمي، ومشروع تنفيذ جسور الربط بين الموقعين (شمالي-جنوبي) جسر سيارات وجسر مشاة وجسر معدني تكنولوجيا ومشروع مبنى إداري بجانب مبنى رئاسة الجامعة الحالي ومشروع مدرج في كلية الآداب والعلوم الإنسانية ومشروع إعداد الاضبارة التنفيذية للكليات (المدنية والعمارة والاتصالات والكهربائية والميكانيكية والمعلوماتية). واقترح الدالي بغية التعاقد على هذه المشاريع أو بعضها زيادة الاعتماد المالي المرصود في الخطة الاستثمارية للجامعة لعام ٢٠١٩ بما يتناسب مع طبيعة المشاريع الهندسية والضخمة المقررة ومع البرامج المادي والزمني ونسب الانجاز المطلوب تحقيقها.

كلام رسمي جداً

محافظة القنيطرة: عائلات المهجر يتبعون لدرعا

إشارة لما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٣٠٨٣/٢٠١٩/٥ تحت عنوان: (مخيم تترأ منه «القنيطرة») ٣ / أسر من قرية سويسة ويمارسون أعمالهم في تربية الماشية وبالآجرة ويستكون على أملاك عامة للدولة تتبع لقرية نمر علماً أن طبيعة عملهم تتطلب أن يسكنوا في هذا المكان من أجل تربية الماشية. وبالنسبة لمصادر المياه يتم تأمينها بسعر رمزي من بئر قرية جاسم على أرض خاصة لمواطن من قريه جاسم. ووجه المحافظ بتأمين مادة الخبز من قرية عين التينة / ٣٠ / ربطة يومياً بالشخص أو ١٧ / إسطوانة غاز كل شهر ومزاروت التدفئة والتواصل مع فريق الدعم القانوني التابع لفرع الهلال الأحمر في القنيطرة من أجل حل الإشكالات القانونية وتسجيل الأطفال بالأحوال المدنية وتثبيت عقود الزواج واستصدار الوثائق الرسمية لجميع العوائل علماً أنه تم تسليم الأسر اللقيمة في المخيم المذكور سلة غذائية من سويسة عام ٢٠١٨ عن طريق الهلال الأحمر.

مدير المكتب الصحفي
هايز العسود